الوزراء المخولين بذلك وفقاً للقانون، يتم تحويل الموضوع الى رئيس الحكومة والقائم باعماله، للحسم فيه، ويكون قرارهما ملزماً.

□ «يترأس القائم باعمال رئيس الحكومة، شمعون بيرس، اللجنة الوزارية لشؤون القدس، وكذلك اللجنة الوزارية لشؤون النقب، ويواصل رئاسته للطاقم الوزاري الذي يمثل الحكومة في صندوق النقب المشترك بين الحكومة والوكالة اليهودية.

□ «يحق لكل من رئيس الحكومة والقائم بأعماله ولوزير المال ولوزير الاقتصاد والتخطيط المطالبة بعقد لقاء للوزراء الاربعة للبحث في موضوع اقتصادي. ومثل هذا الطلب يجب تلبيته بالسرعة الممكنة. غير ان لقاء الوزراء هذا لا ينتقص من صلاحيات الحكومة او اللجان الوزارية.

□ «يحل القائم باعمال رئيس اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية محل رئيس اللجنة اذا تغيب عن احدى جلساتها [رئيس اللجنة هو وزير المال، موشي نسيم، والقائم باعماله هو وزير الاقتصاد والتخطيط، جاد يعقوبي].

□ «يقترح وزير الخارجية على الحكومة، بموافقة من رئيسها، المرشح لاشغال منصب السفير الاسرائيلي في واشنطن، وفق ما يلي:

«يقترح وزير الخارجية، وبأسرع ما يمكن، على رئيس الحكومة مرشحاً او بضعة مرشحين لهذا المنصب، وعلى رئيس الحكومة ان يعطي موافقته [على احدهم] في موعد اقصاه ثلاثة شهور منذ الآن.

«لقد احاط السيد شامير السيد بيرس علماً بأنه وعد السفير مئير روزين بأنه سيواصل اشغاله لمنصبه حتى نهاية فترة خدمته (أيار ـ مايو ١٩٨٧). واعلن السيد بيرس انه سيأخذ هذا الوعد في عين الاعتبار.

«**ملحق**

□ «في هذا الوقت ليس هناك نية لاستبدال كل من عميرام نير، د. نيتسا شابيرا ليفائي، د. يسرائيل بيلغ، د. يوسي غينات. وفي حال وجود نية لاستبدال احدهم، يحيط رئيس الحكومة القائم باعماله علماً بنيته القيام بذلك.

□ «لقد اوضح السيد شامير للسيد بيرس انه لن يطرأ تغيير على وضع مدير مصلحة الاستخدام، الا باتفاق بين رئيس الحكومة والقائم باعماله بهذا الشأن».

وعلى اساس هذا الاتفاق، وبعد اختتام رئيس الدولة المشاورات مع ممثلي الكتل البرلمانية، باستقباله وفد المعراخ، الذي اقترح عليه، بدوره، تكليف اسحق شامير بتشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، اعلن رئيس الدولة، في اعقاب لقاء على انفراد مع شامير، انه «في اعقاب استقالة رئيس الحكومة، قمت، كما يقضي القانون الاساسي في مادته المتعلقة بالحكومة، باجراء مشاورات مع ممثلي الكتل البرلمانية في الكنيست، وقررت تكليف اسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد ان سألته عما اذا كان سيتكرم بقبول تلك المهمة، واجاب بالايجاب، سلمته كتاب التكليف الذي يخوله صلاحية تشكيل حكومة جديدة» (**هآرتس** ، ١٩/١٠/١٩٨٦).

وبعد وقت قليل من تكليف رئيس الدولة له بتشكيل الحكومة، ابلغ شامير الى رئيس الدولة، خطياً، انه تمكن من تشكيل حكومة جديدة مؤلفة من ٢٥ وزيراً، وانه سيمثل امام الكنيست لنيل الثقة بحكومته يوم الاثنين الموافق ٢٠/١٠/١٩٨٦ (**المصدر نفسه**).

وكالعادة في مثل هذه المناسبات، القى رئيس الحكومة المكلف خطاباً سياسياً اختتمه بقراءة بيان بأسماء وزراء حكومته والمنصب الذي يتولاه كل منهم. وبعد ان منح الكنيست الحكومة الثقة، تقدم الوزاء، فرداً فرداً، لاداء اليمين القانونية. ولم تطرأ تغييرات كبيرة على التشكيلة الوزارية عما كانت عليه في نهاية عهد بيرس، باستثناء حلول عضو الكنيست شوشاناه اربيلي ـ الموزلينو محل الوزير السابق مردخاي غور، في وزارة الصحة، وعودة اسحق موداعي الى الحكومة، كوزير بلا حقيبة. اما وزير الاديان الجديد، زفولون هامر، الذي خلف الوزير يوسف بورغ في هذا المنصب، فقد شارك، ولو لبضعة ايام، في حكومة شمعون بيرس، قبل استقالتها، وبالتالي لم يعتبر وجهاً جديداً في الحكومة